الأقاليم .. هل تكون د

الفسيل: نحتاج لاربعة تريليونات ريال

* أخيرا اتفق اليمنيون على دولة اتحادية من عدة أقاليم يكون المواطن فيها هو صاحب السلطة لكن وفق شروط ومعايير تضمن حقوق المواطنة المتساوية لكل اليمنيين من حيث الحقوق والواجبات وحرية التنقل والعيش والاستثمار والحصول على الخدمات وفي نفس الوقت تحقق شروط ومبادئ الدولة المدنية الهدف الأسمى لكل اليمنيين وهذا لن يتم إلا وفق رؤى مدروسة غير متسرعة.

الثورة/عبدالله الخولاني

• طه الفسيل

إن نظام الأقاليم يتمحور حول تحقيق اللامركزية بهدف إحداث تنمية محلية يلمسها المواطن البسيط وفق نظام اقتصادي حيوي متداخل يعمل على التبادل المنفعي بين المجتمعات في الأقاليم المختلفة في إطار الدولة الواحدة.

ويرى الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل أن نظام الأقاليم في مراحله الأولى سيكون مكلفاً ماليا وسيرفع الموازنة العامة للدولة إلى الضعف بمعنى آخر سنحتاج إلى موارد لن تقل عن 4تريليونات ريال وهو ما يتطلب حشد الهمم والاستفادة من كل الموارد المتاحة وغير المستغلة وهنا لابد من تفعيل الأقاليم ودراستها دراسة متميزة, وأيضا دراسة أنشطة هذه الأقاليم سواء زراعة أو سياحة أو صناعة وغيره, بحيث يكون لكل إقليم موارده التي تساعده علي تحقيق التنمية, بالإضافة لضرورة التوزيع العادل للثروة في اليمن بين المحافظات المختلفة.

الأولويات

من أهم المبادئ التي يقوم عليها الحكم الرشيد هو أنه يكفل وضع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على أساس توافق آراء واسع النطاق في المجتمع، تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفا وفقرا في صنع القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد وذلك من خلال مشاركة المواطنين، بناء قدرات الفاعلين المحليين في كل القطاعات، مع تدفق المعلومات، والتزام المؤسسات بتحمل مسؤولياتها والتوجه نحو مناصرة الفقراء طبقا للدكتور الفسيل على أن يحكم كل هذا مبادئ أساسية هي الاستدامة والدعم والعدالة والكفاءة والشفافية والالتزام والمسؤولية بالإضافة الي المشاركة الشعبية والمواطنة والأمن.

الإدارة المحلية

من مزايا التوجه إلي اللامركزية (نظام الأقاليم) توفير الإدارة المحلية مجالا أفضل لتقديم الخدمات، وتكون المؤسسات أقرب وبشكل مباشر في متناول يد السكان، كما يراها خبير الإدارة في جامعة صنعاء الدكتور أحمد الشامي، وهذا ينتج عنه زيادة فرص الارتفاع بمستوى الرفاهية وتوسيع خيارات الأفراد في المجتمع المحلي وتخفيف حدة الفوارق الإقليمية عن طريق تنمية إقليمية متوازنة وزيادة كفاءة تخصيص الموارد وتوظيفها ورفع كفاءة الإنتاج والتوظيف باستغلال الموارد المتاحة للتنمية في المحليات، واستخدامها بالشكل الذي يساعد على رفع مستويات المعيشة والرفاهية للسكان على امتداد أجيال متعاقبة، وبما يحقق استدامة التنمية، والسماح للعاملين بلعب أدوار أكبر في الإدارة المحلية لوضع السياسات التنموية على المستوى المحلي وتنفيذها مع حشد ورفع مشاركة المواطنين ضمن المؤسسات المحلية مما سيدعم عملية اتخاذ القرار والعملية الديمقراطية، والسماح للمحليات بممارسة دور تخطيطي في إطار الأهداف العامة للمجتمع القومي والمحلي، ووضع الأهداف المحلية بوضوح نتيجة الاتصال المباشر بالمجاميع المستفيدة من خطط التنمية.

ثروات سيادية

الثروات السيادية مثل النفط والغاز والمعادن وغيرها تعتبر ملكاً للشعب وليس للإقليم الموجود بها الثروة وهنا يتحقق مبدأ التوزيع العادل للثروة حتى لو تم إعطاء ميزات للإقليم التي توجد به هذه الثروة ولكن التوزيع سيكون عادلاً بين أفراد المجتمع على مستوى الأقاليم ولن يكون هناك مجال للتحايل كما يؤكد الدكتور الفسيل ,ويرى بأن الممارسة النموذجية تقتضي أن تقوم الحكومة المركزية بإعادة توزيع الثروة بما يحقق الصالح العام الذي يشكل المهمة الأولى لها من أجل رفع التمييز عن فئات الشعب التي حرمت من إمكانات الدولة سابقا، ويضيف: إذا كانت خيارات المواطنين مختلفة تبعا لكل إقليم بسبب عوامل داخلية أو خارجية كالموقع الجغرافي واختلاف العادات والتقاليد فيُفضل أن تقوم الحكومة المركزية باتخاذ قرارات تراعي الاختلاف والخصوصية والعادات والتقاليد.

طوق نجاة

يتفاءل الكثير بنظام الأقاليم باعتباره طوق نجاة من المركزية الإدارية، فالموارد الاقتصادية تحتاج إلى إدارة وقوانين مرنة وتنافسية إيجابية حتى تكون ناجحة وذات جدوى اقتصادية ولا شيء يحقق المرونة الاقتصادية والإدارية أكثر من نظام الأقاليم كما يؤكد الخبير الوطني عبدالواسع الخطيب الذي يعتبر حكم الأقاليم أحد وسائل توسيع قاعدة الديمقراطية وتحقيق مبدأ مشاركة أفراد المجتمع في إدارة شؤون الحكم في كل المستويات وهذه المشاركة لا تؤدي إلى زيادة الشعور بالكرامة لدى المواطنين بل تنمي روح الجماعة وتؤمن فرص رقابة شعبية محلية على تنفيذ المشاريع وهي فوق ذلك تهيء فرصاً أكبر لوضع برامج واقعية تتفق مع حاجات المواطنين المحلية الحقيقية.

انسجام

ولضمان نجاح نظام الأقاليم اقتصاديا وفقا لخبراء الاقتصاد يجب أن تكون القوانين الصادرة في الأقاليم منسجمة مع أحكام الدستور الاتحادي، غير متعارضة مع أحكامه ومن ثم يعتبر الدستور هو مصدر جميع القوانين والتنظيمات داخل الدولة الواحدة، ومن هنا تأتى أهمية الرؤية الاقتصادية التي يجب الاتفاق عليها قبل طرحها في مشروع الدستور اليمني الجديد مع أهمية تحديد المسار المستقبلي للبلاد في المجال الاقتصادي وتحديد حقوق وواجبات مختلف الفاعلين الاقتصاديين، وفي مقدمتهم الدولة والقطاع الخاص، وضمان آليات مناسبة للتوزيع العادل لثمار التنمية ,ونظراً لطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في اليمن تبرز أهمية تحديد الأهداف الاقتصادية المرغوب فيها ثم شكل النظام الاقتصادي الذي سيتم التوافق عليه (أو على الأقل ملامح هذا النظام) كون ذلك سيحد من الاختلالات والاختلافات مستقبلاً كون النموذج الاقتصادي التنموي الجديد يتطلب بالضرورة التزاماً دستورياً من قبل الدولة بالتنمية الاجتماعية، والفاعلية الاقتصادية التنموية.

القطاع الخاص متخوف من تعدد الجبايات

**لا تبدو فكرة تقسيم اليمن إلى الأقاليم مستحبة لدى رجال الأعمال اليمنيين رغم تأكيداتهم انهم لم يحصلوا على المعارف حولها كاملة لكن خوفهم مبني على منطلقين الأول أن فكرة جباية أموال إضافية منهم واردة، بل وستزيد حيث أن كل إقليم سيجد أن التجار والصناعيين وخدمات الأعمال هي الأسهل لتنمية الإيرادات وثانياً أن الانتقال من إقليم إلى آخر بالبضائع وانسيابها سيكون هو الآخر عرضة لفرض إتاوات جديدة فكل إقليم ستسيل لعابه لفرض إتاوات على التجار، وهذا سيكون أكثر مما هو حاصل حيث يدفع كل تاجر عشرة ريالات عن كل كرتون يمر بمحافظة صنعاء عند المجيئ من ميناء الحديدة إلى أمانه العاصمة.
كيف يرى رجال الأعمال اليمنيين الأقاليم وما نظرتهم تجاهها اقتصاديا سؤال طرحناه على عدد منهم فكانت إجاباتهم في السطور التالية:**

استطلاع /أحمد الطيار

لامعلومات واضحة

يؤكد فتحي عبد الواسع هائل سعيد -رئيس نادي رجال الأعمال اليمنيين- أن رجال الأعمال اليمنيين لم يتلقوا حتى الآن معلومات كافية عن فكرة الأقاليم وأنظمتها الاقتصادية لكنه يشير إلى أن الأمر سيكون صعبا ويحتاج وقت لتنفيذ هذه الأقاليم من جهة ومن جهة أخرى هناك مطالب لأن تجرى إصلاحات اقتصادية على الاقتصاد الكلي لتكون البيئة الاستثمارية جاذبة للاستثمار وتهيئة المجال أمام المستثمرين في اليمن بشكل عام.

ويرى رئيس نادي رجال الأعمال أن المهم الآن إجراء إصلاحات عاجلة تعيد الاستقرار للاقتصاد وتوفر الأمن للمستثمرين، وهذا هي الشيء الأهم لأن كل قطاعات الإقتصاد ستعمل وسيكون القطاع الخاص قادراً على النهوض باليمن سواء في وجود أقاليم أم لا.

التحفيز والشراكة

يطالب علي جباري -رجل أعمال- من الحكومة تقديم تحفيز مالي للقطاع الخاص اليمني ومساندته كما تقوم الدول الأخرى بإنشاء صناديق لدعمه خلال الأزمات، كما فعلت الدول في الأزمة المالية العالمية في 2009م وهذا من شأنه في اليمن أن يمكن القطاع الخاص من تجاوز الصعوبات والمحن التي يواجهها وبالتالي سيكون قادرا على الوقوف على إقامة صلبا ويسهم في التنمية سواء كان هناك أقاليم أم غير أقاليم - ويرى أن مهمة الحكومة هي منح القطاع الخاص قيادة النشاط الاقتصادي وتمكينه من خلال بيئة آمنة ومستقرة ومهيئة للاستثمار وعندها سيكون القطاع الخاص مولدا للفرص الوظيفية وقادرا على تحقيق تنمية في الأقاليم وغيرها المهم أن لاينظر للقطاع الخاص لميدان لفرض إتاوات وجباية أموال.

الأمن هو الأساس

لايرى الدكتور محمد عبد العزيز صاحب الشفاء للعسل أي ضرر على رجال الأعمال والاقتصاد في فكرة الأقاليم ويقول القاعدة الأساسية هي أن يتم إصلاح البيئة الاقتصادية بالأمن أمام المستثمرين وهذا سيؤتي ثماره للاقتصاد ككل انطلاقاً من قاعدة أن الأمن هو الأساس لكل شيء وفقاً لما قاله القرآن، ويدعو الدكتور عبدالعزيز إلى إصلاح منظومة القوانين بحيث يكون الاقتصاد هو المحرك للسياسة وليس العكس، كما كان في الفترة الماضية، ويطرح فكرة التركيز على بناء الإنسان اليمني فهو الذي سيدير الاقتصاد وهو من يعرف كيف ينفذ الخطط، ويلفت إلى أن تحقيق الأمن والرخاء هما أهم شيء في الحياة وبودنهما لن يستطيع الإنسان اليمني عمل شيء فالأمن هي مهمة الدولة والرخاء يمكن أن يقوم القطاع الخاص به فالقطاع الخاص يجب إعطائه حقه وهو سوف يقدم كل ما من شأنه الرخاء سواء في الأقاليم أو في أي شكل آخر للدولة.

سيدات الأعمال

ترى سيدات الأعمال اليمنيات أن تقسيم اليمن إلى أقاليم لن يؤثر على النشاط الاقتصادي لليمن لأن الأقاليم يمكنها اجتذاب أنشطة اقتصادية جديدة، وهذا يوسع النشاط الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة خصوصاً المرأة حيث بإمكانها فتح أنشطة مدرة للدخل كما تقول الدكتورة إلهام عبدالغني مطهر -سيدة أعمال- وعضو في مجلس سيدات الأعمال بأمانة العاصمة، وترى أن المرأة في الريف يمكنها أن تدمج في أعمال اقتصادية إذ بإمكان الأقاليم التركيز على التنمية في الريف وحشد طاقات المجتمع كلا فيما يجيده، وهذا من شأنه فتح فرص جديدة، وتشير إلى أن على الأقاليم وضع خطط اقتصادية وتهيئة المناخ ليقوم المستثمرون بالاستثمار والابتعاد عن الروتين على أن أهم عمل تقوم به الأقاليم هو الشراكة بين السلطة والقطاع الخاص هناك.

بناء الإنسان

يرى صبري قبان مدير بشركة فرنسية للتوظيف تتبع مجموعة جريفن أن الاستقرار السياسي في اليمن هو الأهم فلو استقر البلد سياسيا سيأتي المستثمرون من حدب وصوب للاستثمار في اليمن ولن تكون الأقاليم عقبة أمام الاستثمار بل بالعكس ستكون الأقاليم مزودة بالقوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار كما في بلاد كثيرة ككندا وجنوب أفريقيا والهند فكلما ابتعدت عن المركزية كان النشاط الاقتصادي اسهل واجدى أمام المستثمرين.

ويؤكد قبان إذا حصل استقرار سياسي فاليمن ستشهد انتعاشاً في كل المجالات ولن تؤثر الأقاليم عليها إلا إيجاباً ويعرض قبان تجارب عاشها في كندا وسويسرا حيث عمل مع شركات في مناطق إقليمية كانت فرص الاستثمار لديها كبيرة وفرق من إقليم إلى آخر لأن المنافسة بين الأقاليم تجعل كل واحد يتجه لمنح مزايا اكثر.

المنافسة

لن تكون هناك منافسة بين الأقاليم اليمنية إلاّ إذا شهدت استقرارا سياسيا وامنيا عاليا كما يقول طه الأكوع رجال أعمال عضو الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة فالأقاليم عليها أن تكون مستقرة وذات حكم رشيد أولاً عندها يمكنها جذب أنشطة اقتصادية وفقا لميزاتها النسبية، كما أن عليها قبل ذلك الحديث عن موارد حقيقية تحصل عليها وعليها إلا تنظر فقط إلى رجال الأعمال كمورد أول فهذا يسبب إضافة تكاليف على المنتجات ورفع الأسعار على المستهلكين والذين هم في الأساس فقراء في الغالب فعلى الأقاليم أن تفكر أولا بالموارد الاقتصادية لبنائها وعمل بيئة مشجعة للنشاط الاقتصادي.

تسهيل للإدارة وتعزيز للتنمية

المواطن اليمني مع الدولة الاتحادية التي تضمن له الحقوق وتلزمه بالواجبات فالقانون هو الحكم لكن يطرح البعض أهمية أن تكون الرؤية واضحة بنصوص في الدستور والقوانين لتمنع العشوائية في إدارة البلاد وتكون أصوات الفقراء والعامة مؤثرة في صناعة القرار.

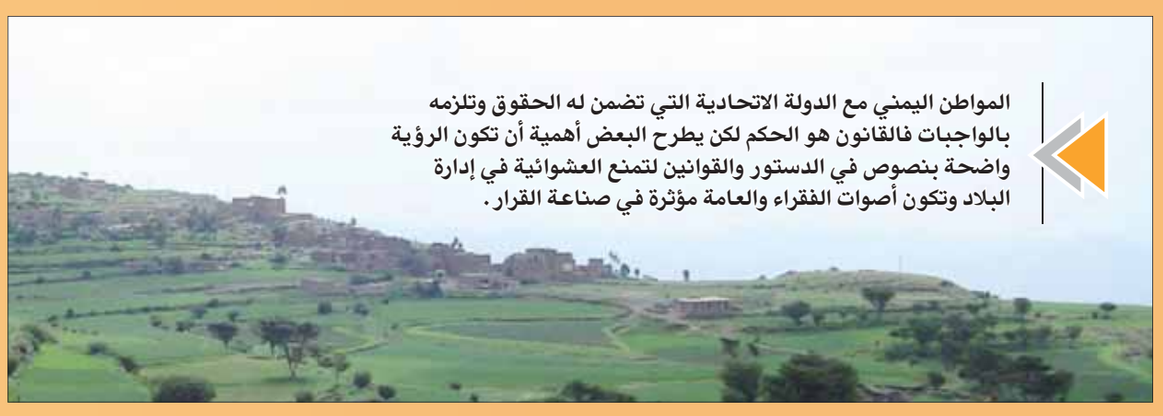

استطلاع/ حسن شرف الدين

البداية كانت مع الدكتور هياف خالد ربيع علي -رئيس الجالية اليمنية في أوروبا الذي اعتبر تقسيم اليمن إلى عدة أقاليم هو الحل الأفضل والمناسب لإخماد نار الظلم التي طالت الشعب منذ سنين ولإخراج اليمن من دوامة الحرب والفتن إلى بر الأمان، وذلك بتقسيمها إلى عدة أقاليم تقسيماً ذا طابع سياسي واقتصادي يؤدي إلى الحد من المركزية التي عملت على إعاقة عملية التنمية في البلد.. بالمقابل يجب أن يكون مسؤولو هذه الأقاليم أولا من أبناء كل إقليم ومن ذوي الخبرة والنزاهة وتاريخهم مشرف وعلى أن تكون الأولوية لإدارة الأقاليم للكوادر المؤهلة والمتخصصة مما سيؤدي إلى المنافسة بين الأقاليم ومحاولة كل إقليم توظيف إمكاناته التوظيف الأمثل ليظهر أفضليته أمام بقية الأقاليم.

الأمن والأمان

وأضاف الدكتور هياف: تقسيم الأقاليم سيوفر بالدرجة الأولى الأمن والأمان والاستقرار للمواطن والعدل الذي يحفظ كرامته... وهذا كله سيحدث عندما يتم محاسبة المرتشي والخائن والقاتل.. وعندما يوجد مسؤول عادل وشريف يحكم الإقليم